

في تشريح طائفية الحراك السوري

□ حسام جزماتي



وسنةً ومن كل أطياف سورية.» وفضلاً عن اللهجة المميّزة، يبيّن الشاب بوضوح: «أحكي باسم الطائفة العلوية بكل الشام، بكل سوريا...» وبينما كان زملاؤه يتقلّبون في الهتاف بين «الله، سورية، حرية وبس»، و«سلمية، سلمية»، كان يختم كلامه بالدعوة إلى مظاهرة لاحقة في اليوم نفسه: «بعد صلاة العصر في محيط الجامع الأموي»^(١). تقول هاتان الحادثتان، كل على حدة، الكثير. غير أنهما تقولان معاً إنّ الهاجس الطائفي ملازمٌ للحراك السوري منذ البداية.

في أول ردّ فعلي رسمي على الأحداث السوريّة، ظهرت مستشارة الرئيس، بثينة شعبان، مساء الخميس ٢٤ آذار ٢٠١١، في مؤتمر صحفي مرتبك، واتهمت أطرافاً خارجيّة بالوقوف وراء هذه التحركات، بغية استهداف أمن سوريا ووحدتها واستقرارها و«التعايش الجميل» بين مختلف طوائفها. أمّا على المقلب الآخر، فقد كانت الإشارة أكبر. فمنذ الشرارة الأولى لانطلاق الحراك السوري، حرص الشاب الذي صوّر ونشر على الإنترنت مظاهرة سوق الحميدية بدمشق، في ١٥ من الشهر نفسه، على القول مواكباً للتسجيل: «نحن علويون

(١) الفيديو على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=VNeFs0nQXo0>

فالنظام، من جهته، دأب على طمس الحديث عن المسألة الطائفية تحت شعار «المساواة التامة بين المواطنين»، وتحت طائلة السجن بتهمة «إثارة النعرات الطائفية» لمن يجرؤ على الكلام.^(٢) أقصى ما يمكن أن يُسمح به من تداولٍ علنيٍّ لهذه المسألة كان كلاماً عاماً عن «التعايش الجميل» بين طوائفٍ مبهمّةٍ تُمنع تسميتها؛ فإنّ لم يكن من ذلك بُدٌّ، فالمسلمون والمسيحيون هم المثال الوحيد المسموحُ بذكره، والشيخ والقسيس حاضران دوماً لالتقاط الصور التذكارية المشتركة.

كانت المسألة الطائفية عورة النظام التي بالغ في إخفائها. أمّا على الضفة الأخرى، فقد داعبت أحلام الحرية والكرامة مخيلات عددٍ من الشبان والشابات، الذين كان تفاعلهم مع الربيع العربي يتصاعد مع توالي محطاته المتلاحقة، من تونس إلى مصر فليبيا. وكان هؤلاء طلاباً جامعيين أو ما يشبه ذلك من أبناء الطبقة الوسطى، من طوائفٍ متعدّدة، اتفقوا على الخروج في أول مظاهرة منذ عقود، وهي مظاهرة سوق الحميدية المشار إليها أعلاه، مؤسسين لزلزالٍ ربّما لم يتخيّلوا حجمه. فقد تالتت المظاهرات واتّسمت، وانتقلت من محافظةٍ إلى أخرى، على إيقاع اندلاع انتفاضة شعبية حقيقية في درعا، وعلى إيقاع القتل الذي ارتفعت معدّلاته باطراد منذ ذلك الحين.

ولما كان تصاعد الاحتجاجات وانتشارها عفويًا، ولم تكن لها قيادة مركزية، ولا روابط كافية بين ناشطي التظاهر في ذلك الوقت، واحتاجت إلى ممثلين لها يعبرون عن مطالبها في وسائل الإعلام وفي أروقة السياسة الخارجية والدولية لاحقًا؛ فقد تلقّت هذه الاحتجاجات متفنون ومعارضون في الداخل والخارج، تولّوا تمثيلها في البداية، ثم قيادتها السياسية، فتشكّل «المجلس الوطني السوري» وسواه من الهيئات والتجمّعات. وبالنظر إلى المسألة الطائفية، كان معظم هؤلاء ممن لا يعيرون هذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا، نظرًا إلى تحدرهم من خلفيات يسارية، وتبنيهم تقاليد تعتبر تناوله عيبًا ثقافيًا و وطنيًا. وقد خاض هؤلاء سجلاتٍ كثيرة على الفضائيات، وفي المؤتمرات واللقاءات السياسية، مناهجين عن وطنية الحراك ومدنيته وبعده عن الطائفية. لكنّ الواقع كان يسير في اتجاهٍ آخر.

فالحق أنّ الاحتكاكات الطائفية لم تتأخّر عن الحضور في بانياس، ثم في جبلة واللاذقية، فحمص، منذ أسابيع الحراك الأولى. وما بدأ استنزافًا أو تحرّشًا لفظيًا، سرعان ما تحوّل إلى صدام حين ثارت نائرة «شبيحة» محلّيين قرّروا التطوّع بمشوارٍ سريع لتأديب المتمرّدين. وكانت الهوية الطائفية للطرفين واضحة. غير أنّ ذلك «المشوار» طال كثيرًا، وبعضهم لم يرجع

منه، وما كان نزاع قرّى متجاورة (أو أحياء «متعايشة») تحوّل إلى صراعٍ دمويٍّ شرّسٍ رفع الغطاء عن شرخٍ وطنيٍّ عميقٍ تزداد هوّته غورًا وخطورةً يوميًا بعد يوم. أمّا ما كان مناكنةً كلاميةً محدودةً بين السوريين، فقد صار موضوع حديث وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، حين برّر دعم بلاده لنظام الأسد بخشيتها من قيام «نظام سنّي»^(٣) قد يضطهد الأثليّات.

وتصاعدت الحدّة الطائفية بشكلٍ غير مسبوق. فمن جهة، عمل النظام على رص صفوف الطائفة العلوية حوله، مستغلًا مخاوف تاريخية وأساطير شفوية عن مستقبلٍ مظلمٍ ينتظرها، تلامي فيه «الذبح»، الأمر الذي حرّض استجابات هستيرية تُفسّر كثيرًا ممّا نشاهده اليوم من قسوة مفرطة و«ذبح استباقي». كما حاول استتارة مخاوف تقليدية أقلّ حدّة عند الدروز والمسيحيين والإسماعيليين، وتقديم نفسه - برسائل مضمرّة - حاميًا للأثليّات، فنجح بنسبٍ متفاوتة. أما لمؤيديه السنّة فقد قدّم روايته الرسمية عن الأحداث من دون كبير اهتمام.

ومن الجهة الأخرى، كان تحوّل الحراك السوريّ المحدود ذي الملمح النخبويّ إلى ثورة شعبية قد غير من طبيعته كثيرًا. وكانت القاعدة المتوسّعة كل يوم، بدخول قرى وبلدات وأحياء ومدن إلى قائمة المحتجّين، تضغط باطرادٍ على الواجهة السياسية للثورة، وبدأ أصحاب ربطات العنق يفقدون مركزيتهم لصالح قادة ميدانيين. وبدأت الجماهير تقرض خطاياها، الذي كان الحسّ الطائفيّ إحدى أبرز سماته، ولكنّ الياقات البيض تجاهلته أو تسرّرت عليه حفاظًا على صورة رومانسية للثورة تحاول تسويقها لدى المسؤولين الغربيين.

لقد باتت المؤسّرات على تنامي الحسّ الطائفيّ لدى الثائرين كثيرة جدًا، فضلًا عن التقارير الصحفية الأجنبية التي يتهمها بعضنا بالبحث عن الإثارة وتمييط الشرفيين، فإنّ تقارير متزنة لمراكز أبحاث مرموقة، وحصائل جهود استخباريّة تتسرّب من هنا وهناك، علاوة على المعانيات المباشرة، تُجمّع على بروز حسّ طائفيّ سنّي عارم لدى الشوّار. وأول ما يلاحظ هنا هو أنّ هذا الحسّ موجّه إلى العلويين والشيعية الجعفرين، لا إلى الأقلية الإسماعيلية التي نأت بنفسها عمليًا عن «طرفي» النزاع كلّما ازدادت حدّته: فتاريخها الطويل مع السنّة لا يشجّعها على الوقوف إلى جانبهم في ما صار يبدو - بصورة متعاضمة - أنّه ثورتهم الخاصة؛ وتاريخها القريب من الصراع مع العلويين لا يدفعها إلى الوقوف معهم في ما بات يبدو - يوميًا بعد يوم - أنه محرفتهم الخاصة. أمّا الدروز فقد انكفأ قسم كبير من شارعهم التقليدي عن خطابية ووطنية متدمّرة من السلطة، إلى مواقع طائفية يراودها رهاب السنّة، سمحت للنظام بأن ينظّم

(٢) وُجّهت هذه التهمة إلى عدد كبير من الناشطين السياسيين. ويرى كثيرون أنّ سبب دخول ميشيل كيلو السجن (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) لم يكن بسبب نشاطاته في «ربيع دمشق» وما تلاه، وإنما بسبب مقال يشير إلى هذه المسألة، بعنوان «نعوات سورية».

(٣) http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68807/.

- المسألة الطائفية في سوريا -

ثمة ثلاثة أنواع من الطائفية في الحراك السوري،
يعبر عنها: التقابل السنّي/العلوي، والسنّي/الشيوعي،
والسنّي/الرافضي.

الأمر إلى حال من الصراع الخفي؛ بالإضافة إلى أنها نقلته معها إلى دمشق، مركز النفوذ والعمل والثروة. في عاصمة الأمويين سكن ضباط كبار في أحياء غنيّة كانت حكرًا على عائلات وجبهة، ونشأت أحياء نظاميّة وأخرى مخالفة كانت تستوعب المهاجرين الجدد من دون رقابة عمرانيّة تُذكر. وفي ريفها توسّعت الثكنات عبر استملاك أراضٍ زراعيّة بقوة القانون الاشتراكي، كما أقيمت تجمّعات سكنيّة لصغار الضباط ومتوسّطيهم. وفي سوق العمل كانت المنافسة تنتهي لصالح الوافدين الجدد، أو بمحاصصة إلزاميّة يضطرُّ إليها التاجر الدمشقيّ الشهير.

ولكنّ خلافًا لتقدير شائع، لم يؤدِّ الاحتكاك والتعارف إلى الانفتاح، بل إلى مزيدٍ من الانكماش والعداء المكثوم في خطوط التماس المستجدة. وبخلاف تقدير شائعٍ آخر، فإنّ هذا النمط من الطائفية ليس مرتبطًا بالدين بالضرورة، بل قد ينتظم في صفوفه غير متديّنين، أو علمانيّين، أو ملحدين؛ وقد يضمُّ متقفين وإعلاميين قادتهم تجاربٌ شخصيّةٌ إليه، ومسؤولين سنّة سابقين أو حاليّين.. إلخ. إنّ صراع أرضيٍّ إثنيٍّ بين جماعتين على موارد النفوذ والسلطة والثروة، ولذلك فهو موجّهٌ إلى الجماعة المستأثرة بها. وقد يتعدّى هذا النمط من الطائفية العلويين إلى أبناء أقليّاتٍ أخرى، كالدروز والإسماعيليين، بوصفهم - في نظر كثيرٍ من السنّة - شركاء ثانويّين في سلطة الأقليّات التي صعّدت مع حكم البعث منذ ١٩٦٣؛ لكنّه قد يضمُّ دروزًا وإسماعيليين بسبب هذه «الثانويّة» نفسها.

حين قامت الثورة، كانت مناطق التماس هذه، الأصليّة والمستجدة، تربة خصبة لمعاداة النظام بوصفه «نظامًا علويًا»، فشارت بشكلٍ فاعلٍ فيها (بانياس، حمص، أقسام من ريفي دمشق واللاذقية)، أو عانت ضيقًا أمنيًا شديدًا لمنعها من الحركة (اللاذقية وطرطوس وجبله ودمشق). أما عموم العلويين فاعتبروا الأحداث خطرًا يتهدّد وجودهم، لا وجود النظام، فأسهّم بعضهم - حيث وجدوا - بتسليط وافرٍ من أعمال التشبيح:

في صفوفهم لجانًا شعبيّة (شبيحة) تولّت قمع مظاهراتٍ قام بها دروزٌ في السويداء وجوارها. وما لم يتم هؤلاء الشبيحة المحليّون بالاحتكاك بجوارهم من المناطق «السنّيّة» النائرة - كما حصل أحيانًا في ريف دمشق - فلا خطاب طائفيًا واضحًا ضدّ الدرّوز في أوساط الثوّار.

تقودنا هذه الملاحظة إلى تحديد ملمحٍ أساسيٍّ للطائفية في الحراك السوري، وهو أنّها طائفيةٌ صراعٍ أرضيٍّ واقعيٍّ. وسيفيد هنا أن نميّز بين ثلاثة أنواعٍ من هذه الطائفية:

أولاً - طائفيةٌ سياسيّةٌ محليّة، يعبر عنها التقابل السنّي/العلوي. وهي طائفيةٌ تجد جذورها في سنين طويلةٍ من التمييز الذي مارسه النظام، الذي كان أغلب رجالاته الفاعلين من العلويين، وما تبع ذلك من حيازة أقرباء هؤلاء ومعارفهم قسطًا من النفوذ والسلطة، في بلدٍ يُعدُّ النفوذ فيه مرادفًا للقدرة على حفظ الكرامة، فضلًا عن أفضليّة النفاذ إلى سبل العيش (من أقلّ الوظائف الحكوميّة شأنًا إلى صفقات الفساد الكبيرة).

يستند هذا النمط من الطائفية إلى تراثٍ متبادلٍ من الحذر أو الكره، تناوب عليه السنّة والعلويّون تاريخيًا في مناطق التماس الطبيعيّة، أي القرى المتجاورة على الشريط الساحليّ الممتدّ إلى أرياف حمص وحماة. ولكنّه شهد تبدلًا في خطّه الجغرافيّ بانتقال العلويين من السكن في قرَاهم إلى تأسيس أحياء في مدن الساحل وحمص، مع تقدّم وسائل النقل، وموجة الهجرة العالميّة من الأرياف إلى المدن بحثًا عن متع الحياة الحديثة، وبالتوازي مع انخراطهم في الحياة العامّة السوريّة وعلى صعيد الوظائف الحكوميّة. ولقد كان لهذا الانخراط أن يؤدّي وظيفته الإدماجيّة، أو أن يقف عند حدود النفور المتبادل بين أهل المدن والمهاجرين إليها من الأرياف (ولاسيّما عندما تكون هذه المدن «سنّيّة» محافظة، ويكون القادمون إليها مختلفين عنها في قضايا وسلوكات اجتماعيّة تراها مركزيةٌ مثل عدم التزام النساء بالحجاب وشيوع تعاطي المشروبات الكحولية)، لولا السلطة وطريقة ممارستها. فالسلطة هي التي صعّدت

مدو أطاح شعبيته بأسرع ممّا صعّدت. وتنفّس من كانوا «يعرفون حقيقة الشيعة» الصعداء؛ فها هي أعلام حزب الله تحرق في المدن السورية؛ وها هي إيران تُفرض في دعمها للنظام بشكل استغزّر أكثر المعارضين اعتدالاً؛ وها هم السوريون يشتمون حكومة نوري المالكي؛ وها هي القنوات السورية المعارضة مترعة باتصالات السنة العرب، الذين يتضامنون مع «إخوانهم» السوريين ضدّ العلويين، «رأس حربة المشروع الصفوي».

ثالثاً - طائفية ذات مرجعية دينية، ويمكن التعبير عنها بالتقابل السنّي/الرافضي. هذه هي الطائفية «الصلبة» إذا صحّ التعبير، وليست لها بيئات جغرافية محدّدة بل بيئات ثقافية خاصة، هي البيئات السلفية. ولقد كان التضييق شديداً على السلفيين في سورية طوال العقود الماضية، ولكنّ الأشهر الطويلة من عمر الثورة فتحت البلاد المسوّرة برجال الأمن لكل أنواع التأثيرات، ومنها التيار السلفي، فسارع إلى نشر بذرته التي أنبتت بسرعة قياسية و«تعرّعت» (نسبة إلى العرعر). فالشيخ عدنان العرعر هو أشدّ رجال سورية «الجديدة» إشكالية؛ إذ يجمع بين سلفية شعبية ذات خطاب مبسط، وحسّ عملي واضح. وبين هذا وذاك تتناوب مواقفه الطائفية بين مدّ اليد لـ«العلويين الشرفاء» الذين يؤيدون الثورة، وبين إدانة مبدئية للشيعة والعلويين نتيجة لتمرسه في مساجلة الأولين عبر منازعات تلفزيونية، ونتيجة لمعايشته البعد الطائفي في أحداث الثمانينيات السورية، ولاسيما في مدينته حماة، التي تعرّضت لأشدّ أنواع القمع الدموي عام ١٩٨٢.

وللعرعر شعبية واسعة في أوساط الثورة، رغم أنّه يثير أشدّ أنواع النفور عند عدد من سياسيي المعارضة ومثقفها وناشطين في حراكها العلماني والمدني. ولم يخف من هذه الشعبية سوى انتقال جمهوره من القول إلى الفعل، وانشادهم إلى نموذج يمارس أمامهم ما يكتفي الشيخ التلفزيوني بالحصّ عليه: نموذج القائد والمقاتل الميداني، ولاسيما الذي يجمع بين التدبّر والشراسة في قتال النظام؛ نموذج «المجاهد».

يعني هنا من المقاتلين الكثر تجمعات تقصح عن هويتها السلفية، أبرزها «جبهة النصرة»، وهي الأقرب إلى تنظيم القاعدة في نسخته العراقية التي عرفت تركيزاً كبيراً على الجانب الطائفي (بخلاف التنظيم الأمّ الذي نظر إلى الصراع وفق سلم أولويات مختلف). تنتشر الجبهة في عدة مدن سورية. ورغم قلة أفرادها قياساً إلى إجمالي المقاتلين، فإنّ عملياتها الموجعة ضدّ النظام أورتها مكانة النخبة بين المقاتلين، الأمر الذي قد يرسّخ هذه الجبهة للتنامي، أو للتأثير في سواها من التجمعات، كحال «كتائب أحرار الشام»^(٤).

بل كانوا يأخذون على النظام «رخاوته» قبل لجوئه في الأشهر الأخيرة إلى «الحسم» مستخدماً أشدّ أنواع القوة الحربية فتكاً. بالطبع، حاول عدد قليل جداً من المثقفين والناشطين العلويين أن يقفوا في وجه هذا التيار العاصف، لكنّ جهودهم ذهبت أدراج الرياح. وفضلاً عن دخولهم المعتقلات، لاشتراكهم في نشاطات معارضة، فقد عانى بعضهم نبذاً اجتماعياً ربما شارك فيه أفراد أسرته الأقربون، بوصفه خائناً وحليفاً للذبيحة^(٥). أما رسائل «التطمين» التي دأب معارضون على توجيهها إلى «الطائفة الكريمة» فكان مصيرها سلّة مهملات الذهن، بوصفها محاولة مكررة للاستدراج.

هذا الموقف المتصلّب والدموي أعاد تفعيل طائفية سنّية مؤسّسة على عقود طويلة من التمييز، وأدخل فيها أفراداً لم يكونوا يأبهون لها بشكل جدّي، وحملها بالرغبات الثأرية التي تتعاطم كلما تزايد الدم. وشيئاً فشيئاً، صار أحد الشعارات الرئيسة للثورة، وهو هتاف «واحد واحد واحد، الدم السوري واحد»، يخبو، ليتقدّم شعار «الدم السنّي واحد» الذي رفعته إحدى القنوات المتخصصة بالسجال مع الشيعة.

ثانياً - طائفية سياسية إقليمية، يعبر عنها بالتقابل السنّي/الشيوعي. وهي ضعيفة الجذور في سوريا الحديثة، بحكم ندرة وجود الشيعة (الجعفرية، الاثني عشرية) واقتضاره على قرى متناثرة في محافظات مختلفة. على أنّ «استيراد» هذا النمط من الطائفية يرجع إلى الحرب العراقية - الإيرانية؛ إذ عندما أيّد الرئيس حافظ الأسد الطرف الإيراني في هذا النزاع، بدا الموقف غريباً لعموم السوريين، ولاسيما في المناطق الشرقية من سورية، حيث ترتبط العشائر والعائلات بصلات قريبة مع العراقيين، ويجد كثير من السوريين في صدام حسين بطّهم ضدّ «الفرس المجوس».

وكان لأجهزة الأمن السورية شبهات خاصة بكلّ منطقة، وكانت تهمة الانتماء إلى البعث العراقي أشيع التهم في مدينة دير الزور وما يتبع لها، وفي عموم المنطقة الشرقية. ولكنّ صدام حسين أعدم، بعد أن تعرّض لخيانة حلفاء إيران الذين تواطؤوا مع الأميركيين. وكان على الأجهزة نفسها أن تدير تدخلها في العراق من هذه المناطق، التي صارت باحثة خلفيّة للمقاومين العراقيين، البعثيين والإسلاميين، واتقدت فيها المشاعر ضدّ الشيعة، وامتدت إلى حيث قديم متطوعون سوريون، من أرياف حلب وإدلب وسواها؛ وعندما عاد هؤلاء، أو قسم منهم، شكّل كلّ منهم محور بثّ مستقل ضدّ الشيعة.

ورغم صعود نجم حزب الله وأمينه العامّ في سورية، ولاسيما في حرب تموز ٢٠٠٦، فقد كان لموقفه من الثورة السورية أثرٌ

(٤) وهو المصطلح الذي ابتدعه ثائرون مسلحون سنة، في مقابل مصطلح الشبيحة.

(٥) <http://www.ahraralsham.com/>.

- المسألة الطائفية في سوريا -

انشقاقٍ جديٍّ في الطائفة العلوية... لا يزال يبدو الحلّ
الوحيد لتجنّب حربٍ أهليّةٍ لا تبقى ولا تذر.

المرجع الدينيّ العراقيّ آية الله السيد محمود الصرخي، إلى حدّ التصريح بأنّ هتاف المتظاهرين السوريين «الموت ولا المدلّة» هو تجسيدٌ واقعيّ حيّ لشعار الإمام الحسين في كربلاء «هيهات منّا الذلّة»^(٧) ولكن هذه الأصوات ظلّت قليلة التأثير في الشارع الشيعيّ العريض، ولاسيّما أنّها جاءت من رجال دين عرب هم على خلافٍ أصليّ مع مرجعية قم وإيران وامتداداتها الإقليميّة. وهنا تقع مسؤوليّة تاريخيّة على عاتق المعارضة الإصلاحيّة الإيرانيّة، التي ظلّت موافقها خافتةً في هذه المسألة، وهي ترقّب تعرّض السوريين للعنف المنفلت من عقاله بدعمٍ من الحكومة، التي اضطهدتهم عام ٢٠٠٩ وتهدّد

الآن بجرّ بلدهم وراء النظام السوريّ إلى حربٍ إقليميّة. أما النمط الثالث من الطائفية، فلا «حلّ» جدّيًا له إلا بتوقّف السياسة عن مدّه بالأدلة على صدق رؤيته. أي إنّ الحلول المطلوبة لأجل النمطين السابقين ستخفّف من المصادقة المتصاعدة التي بات يحظى بها هذا الخطاب. وفي حال توافر الحلول السياسيّة التي ستنزع فتيل الانفجار، فإنّ الذين سيظلّون مقتنعين بهذا الخطاب يجب أن يُحال بينهم وبين أن يتحوّلوا إلى الفعل، فلا يتعدّوا على الأرواح أو الممتلكات، بل أن يبقوا ضمن حدود القانون في سوريا الجديدة (٩)، التي يجب أن تتعايش مع وجودهم كما تتعايش المجتمعات المعاصرة ما بعد الحديث مع نزوعاتٍ مماثلة.

دمشق

حسام جزماتي

كاتب سوريّ.

وتحمل أفعال السلفيّة جماعاتٍ أخرى، مثل «لواء الإسلام» الذي ينتشر في دمشق وريفها. أسسه الشيخ زهران علوش، المتحدّر من عائلةٍ سلفيّة في مدينة دوما التي كانت من أبكر مواطن الاحتجاجات. ولهذا اللواء لجنةٌ شرعيّة تتلقّى الاستفسارات عن شؤون القتال الدائر، عبر صفحتها على الفيسبوك.^(٨) وقد أثارت فتواها بجواز استهداف نساء الخصوم وأولادهم، إذا لم يمكن الوصول إلى خصومهم إلّا معهم، مخاوفٍ واسعة.



من الواضح أنّ هذه الأنماط الثلاثة من الخطاب الطائفيّ متداخلةٌ ومتراصةٌ الآن في مزيجٍ انفجاريّ. غير أنّ التمييز بينها وعزلها ربما كانا الطريقَ الوحيد إلى الحلّ، الذي يبدو الآن شديد الصعوبة أو شبه مستحيل. فإذا كان منطلق النمطين الأوّلين سياسيًا، فإنّ أداء سياسيًا ما يمكنه تطويقهما أو التخفيفُ منهما، مثل انشقاقٍ جديٍّ في الطائفة العلوية بالنسبة إلى النمط الأول - وهو حلمُ المعارضين السوريين منذ قيام الثورة. ورغم أنّ هذا الحلّ يزداد بُعدًا بارتفاع فاتورة الدم والوالغين فيه، فإنّه لا يزال يبدو الحلّ الوحيد لتجنّب حربٍ أهليّةٍ لا تبقى ولا تذر.

ومن شأن موقفٍ جادٍ تتخذه قطاعاتٍ شيعيّةٍ واسعة في تأييد الثورة السوريّة أن يفكّ النمط الثاني من الطائفية الذي بات يُنظر إلى الشيعة ككتلةٍ صلبةٍ واحدةٍ معادية. هذا رغم أصواتٍ قليلةٍ لبعض رموز الشيعة، وصل أحدّها، وهو

(٦) <https://www.facebook.com/iwaaislamlejaelmlia>.

(٧) http://www.al-hasany.net/News_Details.php?ID=2802.